

## انتهاكات قوانين حقوق الإنسان

### حق الحياة

نصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على مجموعة من الحقوق التي يجب أن يتمتع بها أي إنسان بغض النظر أن لكل فرد في المجتمع الحق في "عن اللون أو العرق أو الدين والمعتقد ومنها حق الحياة الذي جاء فيه النص وأكد أيضاً الميثاق الدولي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية على الحفاظ على حق "الحياة والحرية والأمان الحياة؛ لأن جميع الحقوق الأخرى تتوقف عليه.

وهذا يبين مدى أهمية حق الحياة بل وتقدمه عليها جميعاً وهذا يترتب عليه مجموعة من القوانين التي تمنع حرمان أي إنسان من حياته بشكل تعسفي، ولكن القارئ لوثائق محاكم حزب البعث يجد فيها قرارات الإعدام بالجملة بل لم تقتصر على إعدام الرجال؛ إذ تعدت إلى القاصرين من الأطفال وشملت النساء الحوامل في كثير من الأوقات وهم أبرياء لم يثبت ارتكابهم جريمة حقيقية وهذا انتهاك صارخ للقانون الدولي الذي نص وشدد من الأوقات وهم أبرياء لم يثبت ارتكابهم جريمة حقيقية وهذا انتهاك صارخ للقانون على المنع عن إصدار حكم الإعدام لمن تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً من مرتكبي الجرائم وللنساء الحوامل.

ولن نبالغ فيما لو قلنا إنَّ النظام البعثي والطاغية صدام حسين قد ارتكب جرائم الإبادة الجماعية بحق مكونين فما حدث في إعدام طلاب الصف الرابع الإعدادي في مهمين من مكونات الشعب العراقي هما الشيعة والأكراد بمجرد وجود كتابة على السبورة (يسقط صدام أعدادية الكاظمية وهم من الشيعة وأعمارهم بين ١٦-١٧ ربيعاً ولو حسين) لا يُعرف كاتبها وعلى الرغم من التحقيق الأمني القاسي معهم ولم يعترف أحد منهم بأنه فعل ذلك ثبت فعله فكان بمقتضى القوانين الدولية إمكانية تغير العقوبة بأقل من الإعدام ! أو السماح لهم أو لذويهم ، ولكن البعثيين وصدام حسين أصروا على إعدامهم جميعاً التماس العفو.

وتلك الجريمة البشعة التي بنى لها جبين الإنسانية لو طبقت أركان جريمة الإبادة الجماعية عليها لوجدناها متحققة ومنطبقة انطباقاً تاماً.

ومثلها في الحكم ما فعله صدام حسين وجلاوزته البعثيين في قصف حلبجة بالأسلحة المحظورة دولياً الذي تسبب بمقتل الآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ بل لم يسلم حتى الحيوان والنبات والطبيعة وإلى يومنا هذا وبعد كل هذه المدة الزمنية الطويلة أثار ذلك القصف موجودة ويعاني منها الكثير وما حدث لا ريب في كونه جريمة إبادة جماعية كان من الضروري على المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية اتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة لمنع حدوث تلك الجرائم وحماية حياة الأفراد، وتعمل بواجبها القانوني والإنساني ضد ذلك النظام الفاشي الذي لا يمت للإنسانية بشيء.

فالقتل الجماعي هو انتهاك صارخ لأحد حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، والذي يتمثل في حق الإنسان بالعيش، وعدم التعرض للقتل من قبل شخص آخر، لكن مع الأسف لم نر مواقف حقيقية في منع الدكتاتور الفاشي من تلك المؤسسات والمنظمات وقتها بل سمحت له أن يستمر بالقتل وسفك الدماء لعقود طويلة ولم تقدم على رده إلا بعد ثلاثين عاماً وبدوافع سياسية صرفة.